الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
المديرية العامة للتكوين و التعليم العاليين
Direction générale des enseignements et de la Formation Supérieures
اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في الحقوق و العلوم السياسية
Comité Pédagogique National de Domaine de Formation DSP

درس نموذجي في مقياس تاريخ النظم القانونية

الجامعة:

الكلية:

القسم: التعليم المشترك – حقوق –

السنة الجامعية: 2025-2026

السداسي: الأول

الوحدة التعليمية: الاستكشافية

المقياس: تاريخ النظم القانونية

الحجم الساعي الاسبوعي: 1.5 ساعة محاضرة

الحجم الساعي للسداسي22.5 سا

1 - التعريف بالمقياس :

يعتبر مقياس تاريخ النظم القانونية مقياسا أساسيا في دراسة تخصص الحقوق ؛ حيث يُمَكِنُ طالب السنة الأولى من الإلمام بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من القانون والعدالة ، وفهم التطور الذي عرفته مختلف الأنظمة القانونية عبر التاريخ ، من خلال استعراض القوانين التي ظهرت في أهم الحضارات التي عرفتها الإنسانية ، ومختلف النظم القانونية التي تضمنتها هذه القوانين ، مع التركيز على توضيح أهم العوامل التي أثرت على تشكيل هذه النظم وتطورها لتصل إلى الشكل الذي هي عليه في الوقت الحاضر.

2- الأهداف العامة للمقياس:

أ .التذكر:

مساعدة الطالب على توضيح المقصود ببعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي لها علاقة مباشرة ووطيدة بما سيدرسه في مادة تاريخ النظم القانونية ، كتحديد مفهوم القاعدة القانونية وتوضيح الفرق بينها وبين مصطلح القانون ، وتوضيح مقومات تكوين المجتمعات في العصور القديمة ، والأسس التي كانت تقوم عليها أنظمة الحكم فيها.

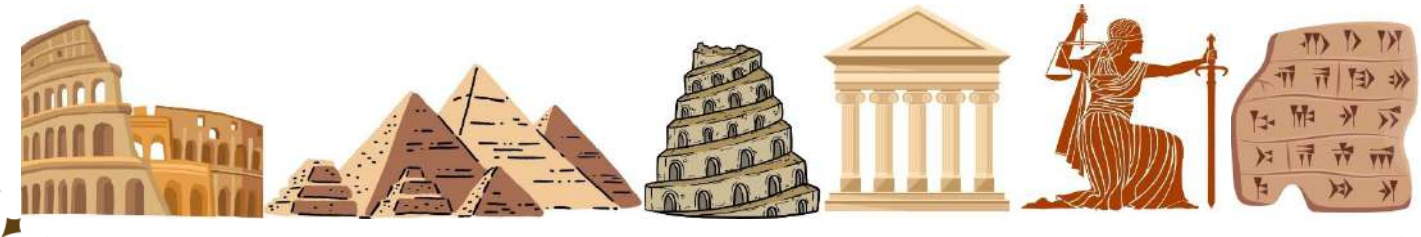

ب .الفهم:

تساعد دراسة النظم القانونية بشكل كبير في الوصول إلى تحقيق فهم شامل وعميق من جانب الطالب لأصل نشأة القانون والتطورات التي لحقته عبر العصور ، وتوضيح أهم النظم التي ظهرت في كل حضارة من الحضارات القديمة ، وما يميزها عن النظم المشابهة لها في غيرها من الحضارات إن وجدت.

ج .التطبيق:

_ العمل على تحسيس الطالب بأهمية معرفة أصول نشأة القانون وتطوره ، ومدى أهمية ذلك لفهم النظم القانونية الحديثة التي سيدرسها خلال مسار تكوينه في تخصص الحقوق ، لأن أغلب هذه النظم تعود أصولها إلى الحضارات القديمة.

_ غالبا ما يتم دراسة كل نظام قديم انطلاقا من النظام المقابل له أو المشابه له في الوقت الحاضر إن وجد ، لأن من شأن ذلك المساعدة على جذب انتباه الطالب إلى القيمة العلمية للمادة وما تتضمنه ، ومساعدته على تعزيز قدراته في مجال التحليل والنقد لاستعمالها مستقبلا عند دراسته لمختلف هذه النظم بشكلها الحديث ، لأنه سيكون مطلعا على أصول نشأتها ، وملما بأسباب ظهورها ودوافع تبنيها.

د. التحليل:

_ استعراض مراحل نشأة القاعدة القانونية وما عرفته من تغيرات من حيث المفهوم والنطاق عبر مراحل تطورها قبل أن تصل إلى ما هي عليه من صياغة قانونية تتسم بالدقة والوضوح في القوانين الوضعية الحديثة.

_ توضيح العلاقة بين التغيرات والتطورات التي عرفتها القاعدة القانونية في الحضارات المختلفة وبين الظروف السياسية ، الدينية الاقتصادية ، والاجتماعية التي كانت سائدة في كل حضارة.

_ تسليط الضوء على مدى تبني القوانين القديمة للمبادئ القانونية التي أصبحت تقوم عليها القوانين في أغلب الدول الحديثة ، وبشكل خاص الحرية والعدالة والمساواة.

هـ. التقويم:

_ تصحيح المفاهيم الخاطئة لبعض المصطلحات القانونية الشائعة وتصويبها ، من خلال توضيح معانيها الحقيقية (كالمقصود بمصطلح القانون والفرق بينه وبين التشريع والتقنين ، والمقصود بالعلمانية والفرق بينها وبين الطبيعة المدنية للقاعدة القانونية التي كانت تميز بعض القوانين في الحضارات القديمة).

_ لفت انتباه الطالب للصلة الوثيقة الموجودة بين القانون والمجتمع ، وبأن كل تطور في المجتمع يجب أن يصاحبه تدخل من جانب المشرع بإدخال تعديلات وتغييرات في القانون الساري ، حتى يتماشى مع هذا التطور.

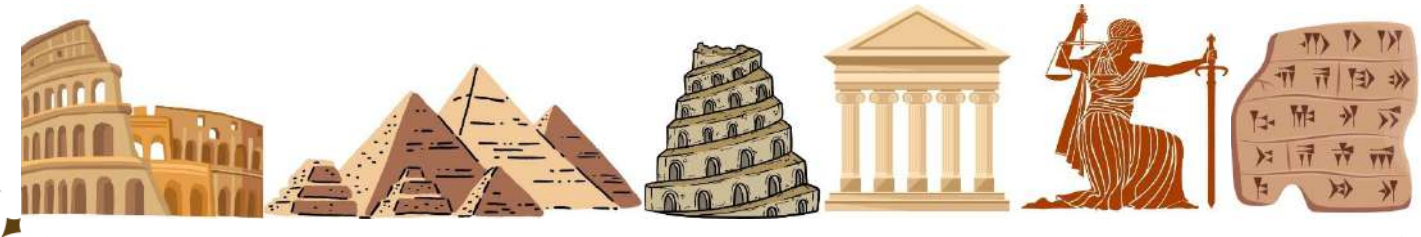

و . الابتكار:

ـ تَقَبُّلْ الطالب لتبني مختلف الحضارات القديمة لبعض النظم القانونية التي قد تبدو غريبة أ و غير منطقية في وقتنا الحاضر ، من خلال ربطها بالخصوصية التي كانت تميز كل مجتمع في تلك الحضارات ، خاصة من الناحيتين الاجتماعية والدينية.

ـ محاولة الطالب في كل مرة يتم فيها دراسة نظام أو نص قانوني في واحدة من الحضارات القديمة البحث عن ما يقابله من نظم وأحكام في القوانين الحديثة خاصة في القانون الجزائري.

3- الكفاءات المستهدفة:

ـ تطوير القدرات الذاتية للطالب في مجال التحليل ومتطلباته خاصة منها الملاحظة والاستنتاج.

ـ تنمية روح النقد البناء لدى الطالب ، ما يعزز الفهم السريع والصحيح ، ويساعده على اكتساب وتطوير مهارات جديدة في مجال التحليل والنقد ، من خلال الابتعاد عن السطحية في التعامل مع النص القانوني ، والبحث في كل مرة عن الإرادة الحقيقية للمشرع.

4 - المعارف المسبقة:

يتحقق استيعاب الطالب لمضمون مقياس تاريخ النظم القانونية بما يلي:

ـ أن يكون على دراية مسبقة بمفهوم القاعدة القانونية ، ومفهوم الدولة وأركانها ، من خلال الدروس الأولى التي تلقاها في مقاييس المدخل للعلوم القانونية (نظرية القانون) ، القانون الدستوري والمجتمع الدولي على التوالي.

ـ الخبرات التي اكتسبها الطالب خلال مساره الدراسي قبل الوصول إلى الجامعة خاصة في مادة التاريخ بالنسبة لتاريخ الحضارات القديمة والحضارة الإسلامية ، ومادة التربية المدنية بالنسبة لأهمية القانون لتنظيم وتطوير المجتمع.

ـ المعارف التي يكون الطالب قد اكتسبها بمجهوده الشخصي من خلال المطالعة أو البحث عن طريق شبكة الأنترنيت أو بالاطلاع على المراجع القانونية المتعلقة بالمقياس الموجودة على مستوى المكتبة الجامعية.

5- محتوى المقياس:

الفصل الأول: نشأة القانون وتطوره وعوامل تطور النظم القانونية

الفصل الثاني: النظم القانونية في الحضارات القديمة

الفصل الثالث: النظم القانونية في الحضارة الإسلامية

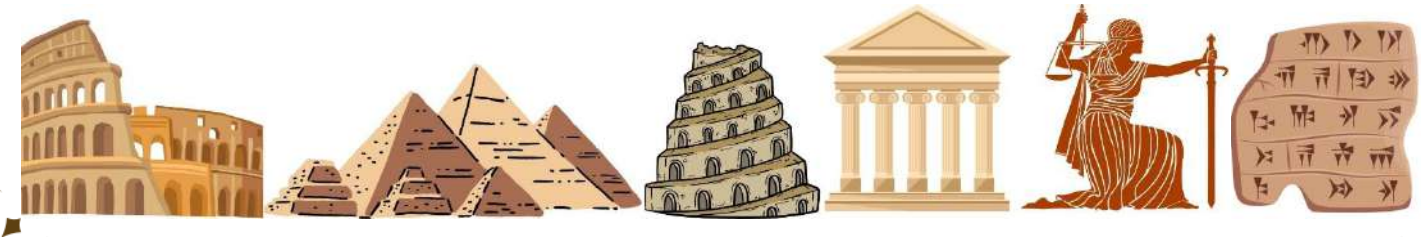

6- المراجع المعتمدة:

ـــ د. إبراهيم رزق الله أيوب ، التاريخ الروماني ، الشركة العالمية للكتاب ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1996.

ـــ د. أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، 10 أجزاء ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى 1998.

ـــ د. أحمد إبراهيم حسن ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الجزء الأول ، نظم القانون العام ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية 2000.

ـــ د. أحمد إبراهيم حسن ، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ، 2003.

ـــ د. إدريس فاضلي ، المدخل إلى تاريخ النظم ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006.

ـــ أرزقي العربي أبرباش ، مختصر تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، القديمة ، الإسلامية ، الجزائرية ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2006.

ـــ د. سيد أحمد على الناصري ، الاغريق تاريخهم وحضارتهم ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية القاهرة ، 1986.

ـــ شريعة حمورابي وأصل التشريع في الشرق القديم ، مجموعة من المؤلفين ، ترجمة أسامة سراس ، دار علاء الدين ، دمشق ، 1993.

ـــ شعيب أحمد الحمداني ، قانون حمورابي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية القانون الصف الأول قانون ، بيت الحكمة للنشر ، بغداد ، 1987/1988.

ـــ د. صاحب عبيد الفتلاوي ، تأريخ القانون ، دار الثقافة ، الأردن ،1998.

ـــ د. صالح فركوس ، تاريخ النظم القانونية والإسلامية ، دار العلوم ، عنابة ، 2001.

ـــ د. صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون ، القوانين القديمة ، القوانين الإسلامية ، القوانين الجزائرية ، دار بلقيس ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، جانفي 2011.

ـــ د. صوفي حسن أبو طالب ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984.

ـــ العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009.

ـــ العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان

عنوان الدرس: نشأة القانون وتطوره وعوامل تطور النظم القانونية

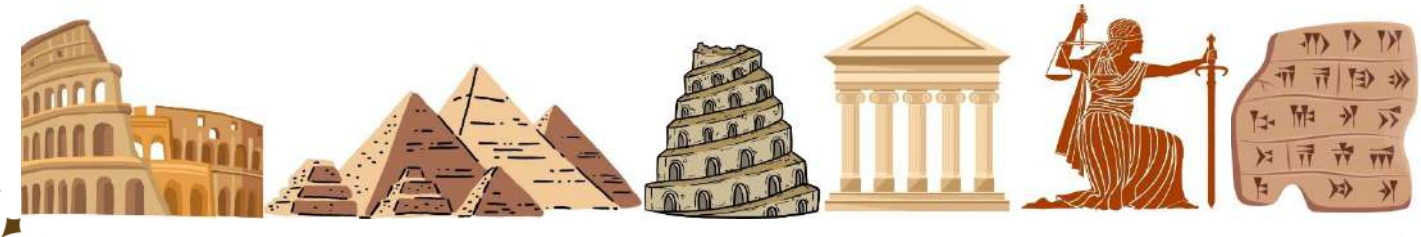

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
المديرية العامة للتكوين و التعليم العاليين
Direction générale des enseignements et de la Formation Supérieures
اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في الحقوق و العلوم السياسية
Comité Pédagogique National de Domaine de Formation DSP

1- الأهداف التعليمية للدرس:

بنهاية المحاضرة يكون الطالب قادرا على:

ـــ معرفة أصل نشأة القاعدة القانونية.

ـــ معرفة مراحل تطور القاعدة القانونية من قاعدة دينية إلى قاعدة عرفية قبل أن يتم تدوينها بعد اختراع الكتابة.

ـــ تحديد العوامل التي ساهمت في ظهور وتطور مختلف النظم القانونية.

2- الكفاءات المستهدفة:

ـــ تطوير قدرات الطالب في مجال التحليل والنقد ، بعد وقوفه على أهمية القانون في حياة الإنسان والدور الذي يلعبه لتنظيم سلوكه وتهذيبه وضبط تصرفاته ، وبأن القانون وليد المجتمع ، وأن تعديله أو تغييره مرتبط بتغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية لهذا الأخير وتطورها.

ـــ دفع الطالب إلى استعمال خبراته السابقة لاكتساب خبرات جديدة ، وذلك بالعودة به لأول قاعدة قانونية ظهرت لتنظيم سلوك الإنسان والتي كانت ذات طابع ديني ، لتمكينه من استيعاب مختلف خصائص القاعدة القانونية بشكل عام ، سواء كان مصدرها الدين أو العرف أو التشريع ، من خلال استعراض قصة سيدنا آدم عليه السلام ، والجزاء الذي تعرض له جراء مخالفته وعصيانه لأوامر الله عز وجل.

3- الوسائل البيداغوجية:

ـــ الاتصال المباشر مع الطلبة (سواء في التعليم الحضوري أو في التعليم عن بعد ، رغم أن التعليم الحضوري يحقق نتائج أفضل بكثير) وإشراكهم في تقديم المحاضرة ، من خلال طرح أسئلة عامة لها علاقة بموضوع المحاضرة ، والانطلاق من الاجابات التي يقدمونها سواء كانت صحيحة أو خاطئة لشرح العناصر التي تتضمنها هذه الأخيرة ، وبذلك يصبح الطالب أكثر انتباها واهتماما ، وأقل خجلا بخصوص المشاركة في الإجابة على الأسئلة التي تطرح عليه ، لأنه غير مطالب بتقديم إجابات صحيحة ، وإنما يكفي أن يقوم بتقديم ما يعرفه عن الموضوع محل السؤال أو بتقديم رأيه في بعض الحالات ، ما يعزز ثقته في نفسه وفي قدراته ، وهو ما يدفعه إلى تقديم المزيد ، وبالتالي فإجابته دائما مهمة

لأن الإجابة الخاطئة تصحح والإجابة الصحيحة يتم تدعيمها بشرح علمي قانوني (كسؤال الطلبة عن التاريخ الذي ظهرت فيه أول قاعدة

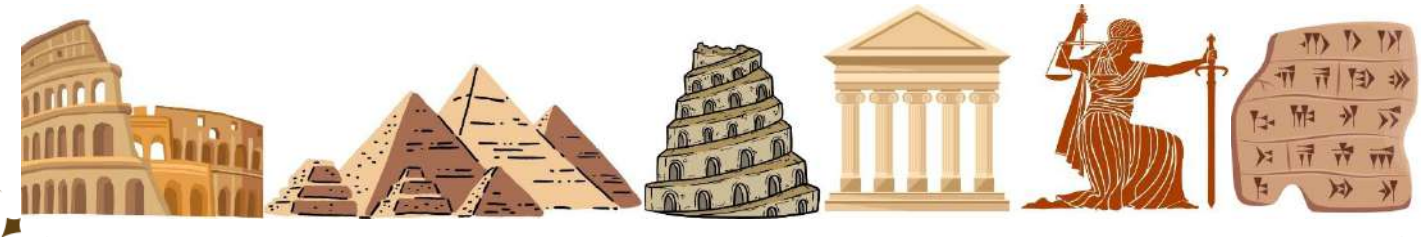

قانونية ، ومساعدتهم على الإجابة بتقديم بعض الإشارات في حالة العجز).

ـــ عرض خريطة ذهنية للدرس.

ـــ وضع درس تفاعلي باستعمال برنامج أوبال على منصة التعليم عن بعد.

4- محتوى الدرس:

أولا : نشأة القانون وتطوره

ثانيا: عوامل تطور النظم القانونية

5- سير الدرس:

مقدمة (10 دقائق)

ـــ طرح أسئلة تحفيزية على الطلبة حول نشأة القانون وتطوره

ـــ الانطلاق من الأجوبة التي يقدمها الطلبة للتعريف بموضوع الدرس من خلال التمهيد التالي:

أدت الاكتشافات الأثرية الحديثة إلى الكشف عن حضارات قديمة يصل تاريخها الى آلاف السنين (أكثر من 3000 سنة قبل الميلاد) ، تزخر بنظم قانونية متكاملة ومتطورة تقترب في مضمونها إلى حد كبير من القوانين الوضعية الموجودة حاليا ، الأمر الذي جعل الكثيرين يعتبرونها الأساس والمصدر المادي الرئيسي للعديد من النظم القانونية الحديثة بدرجات متفاوتة.

من هنا تظهر أهمية دراسة مقياس تاريخ النظم القانونية ، حيث يهتم بأصل نشأة القاعدة القانونية ومراحل تطورها قبل أن تصل إلى ما هي عليه من صياغة تتسم بالدقة والوضوح في القوانين الوضعية الحديثة ، كما يسلط الضوء على الظروف التي نشأت في ظلها هذه القواعد ، سواء كانت سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية أو دينية وثقافية ، خاصة وأن جل الأبحاث العلمية الحديثة قد انتهت إلى أن مختلف النظم القانونية عند ظهورها تأثرت بأوضاع المجتمع الذي نشأت فيه ، فكل تطور في المجتمع يصاحبه آليا تطور في القواعد القانونية التي تحكمه.

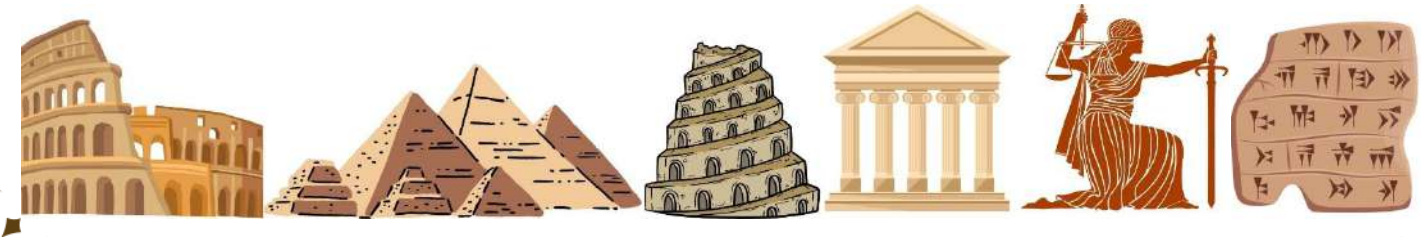

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
المديرية العامة للتكوين و التعليم العاليين
Direction générale des enseignements et de la Formation Supérieures
اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في الحقوق و العلوم السياسية
Comité Pédagogique National de Domaine de Formation DSP

- **عرض محاور المحاضرة (60 دقيقة)**

أولا: نشأة القانون وتطوره

ظهرت القاعدة القانونية مع ظهور أول إنسان لتنظيم سلوكه ، وبعد تكوين الأسرة وتعدد العشائر وظهور القبائل تطورت هذه القواعد وظهرت في شكل أعراف وتقاليد دينية تم تدوينها لاحقا ، وعموما يمكن أن نختصر المراحل التي مرت بها القاعدة القانونية خلال تطورها فيما يلي:

1- مرحلة الوحي الإلهي:

ظهرت القاعدة القانونية مع ظهور الإنسان في صورة أوامر ونواهي تنظم سلوكه مع الخالق ، ويتجلى ذلك في قوله تعالى: « وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ» سورة البقرة: الآية 35
وقوله تعالى أيضا: ﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: 38]

2- مرحلة القوة (الانتقام الفردي):

يرى البعض أن الإنسان بدأ حياته متوحشا ، وكانت القوة هي التي تنشأ الحق وتحميه حيث لم يكن يتصور وجود قانون غير قانون الغاب أو منطق القوة ، إذ تميزت حياة الإنسان بكثرة الصراعات والغزو لغرض السيطرة على الشعوب المهزومة والضعيفة ، فتكون بذلك السيادة للأقوى.

3- مرحلة التقاليد الدينية:

يدخل في إطار مصطلح الدين الكتب المنزلة من عند الله سبحانه وتعالى ، إلى جانب بعض المعتقدات كتأليه الأشياء وقوى الطبيعة وحتى الأشخاص ، والدين أوسع نطاقا من القانون ، لأنه إلى جانب تنظيم سلوك الإنسان وعلاقته بغيره نجده كذلك ينظم علاقة الإنسان بخالقه.
بعد تكوين الأسرة وظهور القبائل والجماعات المختلفة ، بقيت هذه الأخيرة خاضعة في تنظيم سلوكها للقواعد الإلهية ، لكن نتيجة لترحالها والتباعد الزمني بين الرسل والأنبياء ، تكونت قواعد دينية وثنية بسبب انتشار عبادة الأصنام وتأليه الملوك.

4- مرحلة التقاليد العرفية:

العرف هو السلوك الذي اعتاد الناس على إتيانه أو اتباعه حتى أصبح ملزما لهم بحيث يترتب على مخالفته جزاء ، وقد ظهر العرف نتيجة لاستقرار الجماعات وتطور المجتمع اقتصاديا وسياسيا وفكريا ، وقد انتقل القانون إلى مرحلة التقاليد العرفية على إثر انتقال السلطة من الحكام المؤلهين ورجال الدين إلى طبقة الأشراف (النبلاء) التي اضطرت لاحقا إلى إشراك الطبقات الدنيا معها في الحكم.

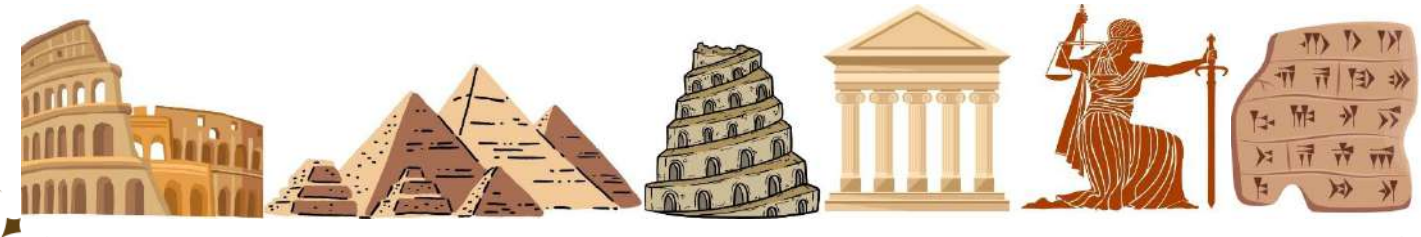

5- مرحلة التدوين:

بدأ التدوين بظهور الكتابة ، حيث قام أفراد كل مجتمع بتجميع وتدوين القواعد التي كانت تحكمهم حتى تصبح معروفة للجميع ، وتراوحت هذه القواعد بين الأحكام الدينية والتقاليد العرفية ، وأصبحت تعدل كلما دعت الضرورة وحاجة المجتمع إلى ذلك.

ثانيا: عوامل تطور النظم القانونية

ارتبطت نشأة النظم القانونية في مختلف الحضارات بأوضاع المجتمع الذي ظهرت فيه ، حيث ساهمت العديد من العوامل المرتبطة بالمجتمع في وضع القواعد القانونية التي تنظم سلوك الأفراد فيه وفي تطورها ، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1- العامل الديني (العقائدي):

أَثَّرَ هذا العامل في العديد من القوانين التي كانت تحكم المجتمعات القديمة ، فنتيجة لعجز الإنسان الأول عن تفسير الكثير من الظواهر الطبيعة من حوله ، تعددت المعبودات ، حيث عبد الشمس والقمر والنجوم والنبات والحيوان والنار وحتى الانسان ذاته كفراعنة مصر ، كما كان الملك في روما في العصر الملكي يضع القوانين ويفسرها ويعدلها بما يراه متماشيا مع الإرادة الإلهية المجسدة في شخصه باعتباره الكاهن الأعظم ، واستمر تأثر القاعدة القانونية بالدين حتى في بعض القوانين الحديثة كقوانين الدول الإسلامية مثلا.

2- العامل الاقتصادي:

عادة ما يؤدي تغير الأوضاع الاقتصادية وتطورها إلى تغيرات في المجتمع نتيجة لعلاقة التأثير والتأثر التي تربط عادة بين هذا الأخير وبين الاقتصاد ، فقد مر تطور المجتمعات اقتصاديا بثلاث مراحل أساسية تمثلت في مرحلة الالتقاط لكل ما يوجد في الطبيعة ، مرحلة الصيد والرعي ، ومرحلة الزراعة ، وقد انعكس هذا التطور الاقتصادي إيجابا على الجانب القانوني في المجتمعات القديمة ، حيث صاحبه تغيير وتعديل في القواعد القانونية التي تحكم هذه المجتمعات من الناحية الاقتصادية.

3- العامل الاجتماعي:

كان لتطور المجتمع من الناحية الاجتماعية تأثير كبير على تغير القاعدة القانونية وتطورها ، نتيجة لحاجة الأفراد المستمرة لقواعد جديدة تحكم علاقاتهم الكثيرة والمتنوعة داخله ، فقد ساهمت الأسرة مثلا من خلال تنوع نشاطاتها وتطور علاقاتها التي تجاوزت أفراد الأسرة الواحدة إلى بقية أفراد المجتمع في تطوير القواعد القانونية وفي إنشاء قواعد قانونية جديدة.

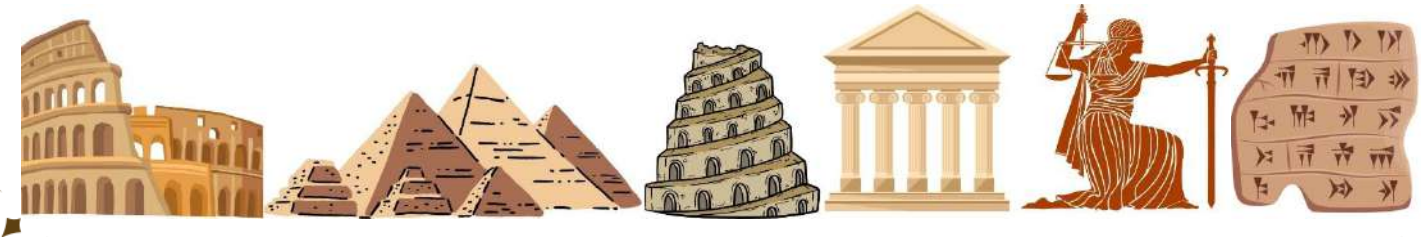

- **مناقشة تفاعلية لمحتوى الدرس مع الخاتمة (20 دقيقة)**

في نهاية المحاضرة يتم سؤال الطلبة عن مدى استيعابهم لما تم تناوله فيها، مع فتح المجال أمامهم للمناقشة وللاستفسار أو لطلب توضيحات أكثر حول العناصر التي وجدوا صعوبة في فهمها أو في استيعاب مضمونها.

في حالة عدم طرح الطلبة لأسئلة إضافية، يتم إشراكهم في وضع ملخص لما تم تناوله في المحاضرة، التي كانت تتمحور أساسا حول الكشف عن الصلة الوثيقة الموجودة بين القانون والمجتمع، فكل تطور في المجتمع يفترض أن يصاحبه تعديل في القانون السائد أو المنظم له بما

يتماشى مع هذا التطور، ومن ثم لا يمكن الحديث عن نظام قانوني متكامل إلا في المجتمعات التي وصلت إلى درجة متقدمة من الحضارة والتمدن، وهو ما يميز الحضارات التي سندرسها سواء كانت شرقية أو غربية رومانية أو إسلامية، وستكون البداية في المحاضرة المقبلة إن شاء الله مع حضارة بلاد الرافدين أو الحضارة الميزوبوتامية.

6- المراجع المعتمدة:

ـــ د. أحمد إبراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، الجزء الأول، نظم القانون العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2000.

ـــ د. إدريس فاضلي، المدخل إلى تاريخ النظم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

ـــ أرزقي العربي أبرباش، مختصر تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القديمة، الإسلامية، الجزائرية دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

ـــ د. صاحب عبيد الفتلاوي، تأريخ القانون، دار الثقافة، الأردن، 1998.

ـــ د. صالح فركوس، تاريخ النظم القانونية والإسلامية، دار العلوم، عنابة، 2001.

ـــ د. صوفي حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.

ـــ د. عكاشة محمد عبد العال، د. طارق المجذوب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.

ـــ د. محمد سليمان بشير، تاريخ النظم القانونية، الجزء الأول، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

7- طريقة التقييم:

امتحان كتابي في آخر السداسي